اقتصاد

مقاهي المغرب تكافح الخسائر

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ينكبّ أرباب المقاهي في المغرب على إعداد كتاب مطالب ينوون رفعه إلى الحكومة حيث يتطلعون إلى مساعدتهم في تخفيف الضغط الجبائي ومحاصرة المنافسة غير المشروعة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج. ذلك ما أكده الكاتب العام للجامعة الوطنية لأرباب المقاهي والمطاعم، نور الدين الحراق، في تصريح لـ«العربي الجديد»، حيث أوضح أن تلك المطالب سترفع إلى وزارة الصناعة والتجارة ووزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، ووزارة الداخلية، وكذلك إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مع التماس عقد اجتماع للتداول حول تلك المطالب.

يأتي التوجه نحو بلورة تلك المطالب، بعد الاجتماع الذي عقدته الجامعة التي ينضوي تحت لوائها أرباب مقاه ومطاعم مع مجلس المنافسة، الذي أعلن في الفترة الأخيرة وجود مؤشرات تفيد بقيام أصحاب بعض أرباب المقاهي بتدارس إمكانية الزيادة في أسعار استهلاك المشروبات، حيث يؤكد أنه سيعمد إلى فتح تحقيق حول هذا الموضوع في حال ثبت لجوء الفاعلين في ذلك القطاع إلى الاتفاق حول الأسعار.

ويمنع قانون حرية الأسعار والمنافسة الاتفاقات بين الفاعلين الاقتصاديين من الاتفاق حول الزيادة أو خفض الأسعار في ما يخص السلع غير المدعمة أو المقننة أسعارها، ما دفع مجلس المنافسة إلى إصدار يعبر فيه عن احتمال فتح تحقيق في حال ثبوت اتفاقات بين أرباب المقاهي.

ويأتي لجوء بعض أرباب المقاهي إلى الزيادة في أسعار القهوة في الفترة الأخيرة، في ظل ارتفاع سعر البن في السوق الدولية بحوالي 40 في المائة، غير أن تكلفة الإنتاج ارتفعت أكثر بعد الزيادة في قنينة غاز الطهو التي انتقلت في الأيام الأخيرة من 4 إلى 5 دولارات.

أرباب المقاهي يؤكدون أن أسعار البن وغاز الطهو، لا تخفي الصعوبات الهيكلية التي يعانيها القطاع، حيث يشير الكاتب العام للجامعة الوطنية لأرباب المقاهي والمطاعم إلى عدم وضوح الإطار القانوني المنظم للقطاع، والضغط الجبائي، والمنافسة غير المشروعة، ما أفضى إلى توقف الآلاف من الوحدات العاملة فيه، الشيء الذي يبرر التوجه بكتاب مطالب إلى الوزارات المعنية.

ويؤكد أن عدم وجود قانون يؤطر عمل المقاهي والمطاعم، يؤدي إلى انتشار نوع من المقاهي المتنقلة عبر عربات، ما يؤدي إلى تشكيل منافسة قوية لأصحاب المقاهي، الذي سبّب ذلك توقف بعضهم عن ممارسة أنشطتهم. ولا تتوفر أية دراسة رسمية حول قطاع المقاهي في المغرب، باستثناء تلك التي أنجزتها جامعة أرباب ومسيري المقاهي والمطاعم في المغرب، التي تشير إلى وجود أكثر من 200 ألف وحدة على الصعيد الوطني تتراوح استثمارات كل واحدة منها بما بين 20 ألفاً و300 ألف دولار.

وتقدر الفيدرالية، بحسب نور الدين الحراق، عدد فرص العمل فيه بحوالي 1,5 مليون فرصة، غير أن وضعية القطاع تدهورت منذ الأزمة الصحية الأخيرة، حيث يجرى تأكيد إغلاق الكثير من المقاهي.

وتؤكد الفيدرالية أن نحو 79 في المائة من المقاهي المغلقة لها علاقة بعوامل أخرى غير الأزمة الصحية، حيث إن 39 في المائة من الإغلاقات لها علاقة بالضوابط التي فرضها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جراء عدم التصريح لديه بالعاملين، كما أن 39,4 في المائة من الإغلاقات لها علاقة بتطبيق نوع من الحجز على ممتلكات مقاه جراء عدم تسديد غرامات عائدة إلى الصندوق.

(Getty)

أزمة قمح في الأفق

ارتفعت أسعار القمح إلى أعلى مستوى في تسعة أشهر في تعاملات بورصة شيكاغو والتعاملات الآسيوية المبكرة أمس الثلاثاء، حيث أدى الطقس الجاف في الدول المنتجة الكبرى والحرب المستمرة في أوكرانيا إلى تفاقم المخاوف بشأن الإمدادات. ووفقاً لوكالة بلومبيرغ، فقد ارتفعت العقود الآجلة في شيكاغو بما يصل إلى 3,3% في التعاملات الآسيوية المبكرة، وخفّض المحللون تقديرات الإنتاج لروسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، فيما تتجه أوكرانيا إلى شهر مايو/ أيار الأكثر جفافاً على الإطلاق. كما أن انخفاض هطول الأمطار في غرب أستراليا يزيد من التوتر. وتوقعت وزارة الزراعة الأميركية أن تنخفض مخزونات القمح العالمية إلى أدنى مستوى لها منذ تسع سنوات في الموسم المقبل.

لقطات

خسائر في البورصة المصرية

قلص مؤشر البورصة المصرية الرئيسي خسائره الصباحية ليتراجع 0,34% في ختام جلسة أمس الثلاثاء، بضغط من صافي مبيعات المؤسسات العربية والأجنبية البالغة 42,2 مليون جنيه و121,4 مليون جنيه على الترتيب، ليسجل رأس المال السوقي خسائر

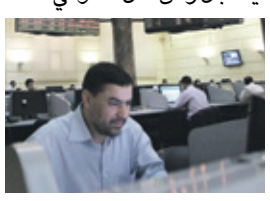

سوقية بقيمة 6 مليارات جنيه خلال الجلسة. وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة «EGX30» بنسبة 0,34%، وسجل سهم «التجاري الدولي» صاحب الوزن النسبي الأكبر ارتفاعاً بنسبة 0,27% ليستقر عند مستوى 76,71 جنيهاً. وحقق رأس المال السوقي خلال التعاملات خسائر سوقية بقيمة 6 مليارات جنيه، ليغلق عند مستوى 1,833 تريليون جنيه. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة «EGX70» متساوي الأوزان بنسبة 0,51%، كما تراجع المؤشر الأوسع نطاقاً «EGX100» متساوي الأوزان بنسبة 0,57%.

السعودية تبدأ بيع صكوك دولارية

بدأت السعودية أمس بيع صكوك بالحجم القياسي على ثلاث شرائح بآجال 3 و6 و10 سنوات وفقاً لخدمة آي.إف.آر لأخبار أدوات الدخل الثابت. وأضافت الخدمة أنه تم تحديد السعر الاسترشادي المبدئي عند نحو 85 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأميركية لشريحة الصكوك لأجل 3 سنوات، ومئة نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأميركية لشريحة الصكوك لأجل 6 سنوات، و110 نقاط أساس لشريحة الصكوك لأجل 10 سنوات. ولا يقل الحجم القياسي لإصدار الصكوك عادة عن 500 مليون دولار. ومن المتوقع تسعير الطرح بحلول اليوم الأربعاء. وتتوقع المملكة، أكبر مُصدّر للنفط في العالم، أن يبلغ عجز الميزانية خلال العام الجاري نحو 79 مليار ريال (نحو 21 مليار دولار) وسط تراجع عوائد النفط وزيادة الإنفاق لتعزيز النمو غير النفطي وتحقيق أهداف رؤية 2030 للتحول الاقتصادي.

انخفاض نسب الإشغال الفندقي في قطر

انخفضت نسبة الإشغال في الفنادق والشقق الفندقية بدولة قطر في شهر مارس/آذار 2024 إلى 56%، مقابل مستواها في الشهر ذاته من العام السابق له البالغ 59%. رغم تراجع متوسط سعر الغرفة بمختلف تصنيفاتها إلى 399 ريالاً، مقابل 447 ريالاً في مارس/آذار 2023. ولفتت البيانات إلى أن الإيرادات لكل غرفة متوفرة بحسب تصنيف الفنادق والشقق الفندقية انخفض إلى 224 ريالاً، علماً أنه كان يبلغ في مارس/ آذار من العام السابق 261 ريالاً. وكشفت النشرة أن بيانات السوق الكامل لا تشمل الفنادق التي استعملت خلال شهر مارس/آذار 2020 حتى الآن بوصفها مرافق للحجر الصحي؛ لكبح انتشار كوفيد-19.

صندوق لتمكين الشباب في غزة وتأهيلهم للعمل

عمّان ـ **العربي الجديد**

أكد مجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، حرصه الكبير على الإسراع بتنفيذ مبادرة الغرفة المتعلقة بإنشاء صندوق، لتمكين الشباب في قطاع غزة وتأهيلهم وتدريبهم للعمل «عن بعد» بالشركات والمؤسسات العربية والإسلامية المتخصصة في الاقتصاد الرقمي. وأكد المجلس خلال اجتماعه الـ 36، على هامش منتدى «استثمر في الاقتصاد الرقمي» الذي نظمته غرفة تجارة الأردن بالتعاون مع الغرفة الإسلامية، ضرورة توفير فرص تعليم للشباب الفلسطينيين ولا سيما من قطاع غزة «عن بعد» في جامعات الدول الإسلامية، وتأهيل الشباب الخريجين بالمهن من خلال منصات يمكن العمل من خلالها عن بعد لغايات تشغيلهم. وحسب وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، تهدف المبادرة التي أطلقت على هامش قمة القطاع الخاص العربي المنعقدة في عمان العام الماضي، ونظمها اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية وغرفة تجارة الأردن، إلى التركيز على جهود الإعمار من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعادة إطلاق أنشطتها بعد ما تعرضت له من خراب وتدمير، من جراء العدوان الإسرائيلي الهمجي. واستعرض الاجتماع الذي عُقد أول من أمس، التقدم المُحرز في برنامج الاعتماد خلال الفترة الماضية، والتي أسفرت عن اعتماد الغرفة من قبل المنظمة العالمية للمواصفات والمقاييس لـ «نظام إدارة الجودة»، واستعدادها للحصول على شهادة الآيزو لـ «التنمية المستدامة في المجتمعات». وأكد رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية عبد الله صالح كامل، أن مجلس إدارة الغرفة الإسلامية سيواصل جهوده لتعزيز التعاون بين أعضاء الغرفة، وفتح آفاق جديدة للتضامن، تحقيقاً لاستراتيجيتها الهادفة إلى تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. ومن جانبه، أشار رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، إلى رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها الأردن وما تضمنته من مبادرات لبناء اقتصاد وطني خلال السنوات القليلة المقبلة واستقطاب استثمارات وتوليد فرص عمل، داعيا الدول الإسلامية لتكون شريكة في تنفيذها. وتعد الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية مؤسسة دولية تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والممثل الوحيد للقطاع الخاص في الدول الأعضاء بالمنظمة البالغ مجموعها 57 دولة إسلامية، ومقرها الرئيسي في باكستان، ومكاتبها الإقليمية في مصر، وتركيا، والسعودية.

مال وسياسة

أزمة الاقتصاد الفلسطيني: السلطة تستنجد بالمجتمع الدولي

اتجهت السلطة الفلسطينية نحو المجتمع الدولي طلباً للمساعدة في إنقاذ ما تبقى من الاقتصاد الذي تدهور بشكل لافت بسبب العدوان الإسرائيلي

رام الله ـ **مالك نبيل**

تمرّ السلطة الفلسطينية بأزمة غير مسبوقة على الصعيد المالي الاقتصادي وذلك بعد إعلان البنك الدولي أن الفجوة تكبر بين الإيرادات والمبالغ اللازمة لتمويل النفقات العامة مع تدهور الوضع المادي خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ما جعل السلطة تشارف على الانهيار، في وسط تحذير من انفجار الأوضاع في المنطقة ما لم يتم اتخاذ خطوات ملموسة لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني. منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تتفاقم الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني في جوانب عديدة، أبرزها: تعطل أكثر من 200 ألف عامل كانوا يعملون داخل الأراضي المحتلة عام 1948، ما أدى لارتفاع نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى 32% تزامنًا مع استمرار المصادرة الإسرائيلية لأموال المقاصة، ما انعكس على عدم انتظام الرواتب لدى الموظفين في القطاع العمومي. ذلك كلّه أدى لانخفاض القدرة الشرائية في السوق الفلسطيني.

لا دعم عربياً أو دولياً

تعتبر أزمة أموال المقاصة أبرز ضائقة مالية للسلطة الفلسطينية، حيث تشكّل 65 بالمائة من إجمالي الإيراد الاقتصادي، وهي عائدات الضرائب التي تحولها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، وفق اتفاقية دولية، والتي بلوّح وزير المالية الإسرائيلية بتسلئيل سموتريتش بمصادرتها بالكامل بعد أن كان يقتطع منها حصة غزة شهريًا البالغة 75 مليون دولار. يقول وزير الاقتصاد الفلسطيني، محمد العامور في حديث لـ«العربي الجديد» إن «الاتصالات مع الدول العربية لا سيما التي لها علاقة مع إسرائيل، مستمرة من أجل الضغط على الحكومة الإسرائيلية للإفراج عن أموال المقاصة، بالإضافة إلى التواصل مع المجتمع الدولي من أجل الضغط لأن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المالية الممثلة في أموال المقاصة». ونشر مجلس الوزراء الفلسطيني مؤخراً، بيانًا مقتضبًا، جاء فيه: «لا يوجد حتى اللحظة أي دعم عربي أو أجنبي مؤكد». ويوضح وزير الاقتصاد: «يمكن القول إننا نحقق اختراقات يومية في قضية حلحلة الأزمة الاقتصادية، وجلب الدعم المالي للحكومة، خصوصًا بعد آخر اجتماع حضره رئيس الوزراء محمد مصطفى مع مجموعة الدول الصناعية السبع G7 في بلجيكا، وكانت هناك بوادر إيجابية بهذا السياق، ما من شأنه أن يخفف حدّة الأزمة وتأثيرها على الشعب، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للاعترافات الدولية المتتالية بدولة فلسطيني، ما يجعلنا في حالة تفاؤل رغم الهزّة الاقتصادية، إلا أننا سنسمع أخبارًا إيجابية حيال قضية الدعم».

500

يقول وزير الاقتصاد الفلسطيني، محمد العامور في حديث لـ«العربي الجديد» إن عدد العمّال الذين خرجوا من حلقات العمل في الضفة الغربية بفعل استمرار الحرب، يبلغ نحو نصف مليون عامل، منهم 200 ألف تقريبًا كانوا يعملون في أراضي الداخل، ونحو 300 ألف من مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ما أدى إلى ضغط غير مسبوق وغير طبيعي في العجلة الاقتصادية، انعكس في جانب آخر على القدرة الشرائية داخل السوق الفلسطيني.

وعن سؤال «العربي الجديد» عما تقدمه الحكومة لفئة العمال، ردّ وزير الاقتصاد بالقول: «نسعى لإعادة هذه الفئة العمالية إلى الفعالية المطلوبة عبر إيجاد برامج خاصة لتشغيل الطبقات العمّالية في المشاريع المستدامة والصغيرة التي تدرّ دخلًا ثابتًا ماديًا لعوائلها، ولا سيما في المشاريع الزراعية والحرف الصناعية، كما أننا نوجّه المانحين إلى هذه القطاعات للتخفيف عنهم وعن الضغط القائم على القطاع الخاص».

ومن أشكال تفاقم الأزمة الاقتصادية في الضفة، تعطّل الحركة التجارية بين السوقين الفلسطيني والتركي بعد أن أعلنت الأخيرة منذ 3 أيار/مايو الحالي، وقف جميع الصادرات والواردات مع إسرائيل، إثر تفاقم الأوضاع الإنسانية في غزة، حيث إن حجم التبادل التجاري بين فلسطين وتركيا والذي يمر من الموانئ الإسرائيلية، بلغ نحو 700 مليون دولار في العام 2023. وكشف العامور عن اتصالات مع وزارة التجارة التركية ويقول: «وصلنا خلالها لمرحلة شبه نهائية، ونحن بصدد الإعلان عن ترتيبات يتم فيها استثناء الصادرات التركية إلى فلسطين من القرار، وسط مخاوف من أي قيود إسرائيلية، لأن الإجراءات التي يصدرها سموتريتش تتعارض مع قوانين التجارة العالمية، والأعراف الدولية». وعن قضية رواتب الموظفين العموميين، يوضح العامور أنه حتى اللحظة لا شيء واضحاً في هذا الملف، رغم استمرار الجهود الحكومية والتي يبذلها الرئيس الفلسطيني لدفع أكبر قدرٍ ممكن من الرواتب.

ضغوط الاحتلال

بدوره، يقول الباحث في مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إياد الرياحي، خلال حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الاقتصاد الفلسطيني رهين لدى إسرائيل التي تحكمنا علاقة معها قائمة على ثلاثة ملفات أساسية، أولها الجانب السياسي المتمثل بالمفاوضات والمتوقفة منذ سنوات طويلة، بالإضافة للملف الاقتصادي الذي دمّره الاحتلال، وزاد تدميره بعد الحرب على غزة، والجانب الثالث المتمثل بالتنسيق الأمني الذي تستطيع السلطة الضغط من خلاله للإفراج عن أموال المقاصة ومواجهة الابتزاز الإسرائيلي ولكنها لا تستخدمه». وتساءل الرياحي: «هل مطلوب من السلطة أن تكون دائمًا على حافة الانهيار الاقتصادي؟»، مضيفًا: «لا يوجد مصلحة دولية أو إسرائيلية بانهيار السلطة رغم وجود عوامل انهيارها، لكن في ذات الوقت لا يوجد ضغوط فلسطينية جادّة لوقف الابتزاز وتسليم أموال المقاصة من أجل القدرة على دفع رواتب كاملة أو شبه كاملة للموظفين في القطاع العام».

وكانت السلطة الفلسطينية قد طالبت مرّات عديدة بتفعيل شبكة الأمان العربية، وكان هناك مقترح أطلق في التاسع والعشرين من مارس/آذار 2012، وحتى اليوم لم تلتزم الدول العربية بدفع 100 مليون دولار شهريًا للسلطة الفلسطينية كما نصّ المقترح، لا سيما وأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس طالب العرب مرارًا بأن يقفلوا الشبكة إلا أنهم لم يلتزموا، ولن يلتزموا دون ضغوط أو توجيهات أميركية، ما يجعل المطالبة أمرًا غير فعّال، كما يرى الرياحي. ويلفت الرياحي إلى أن المطلوب من الحكومة الفلسطينية تعزيز الإنتاج المحلي الذي يزيد فرص العمل ويقلل الاستيراد الذي من شأنه أن يخفض الضرائب التي تسيطر عليها إسرائيل، وزيادة الجباية الداخلية، بالإضافة إلى إنشاء شبكة حماية للمواطنين الذين انتقلوا من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة المديونية، وبالتالي تأسيس حالة اقتصاد تضامني وفق خطة تقشف، لأن ما دون ذلك، يعني ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والدخول في مستقبل قاتم.

فلسطيني يحمل احتياجاته في شارع بجنين يوم 22 مايو 2024 (وهج بني مفلح/ فرانس برس)

تضرر العمال

ويلفت العامور إلى أن عدد العمّال الذين خرجوا من حلقات العمل في الضفة الغربية بفعل استمرار الحرب، يبلغ نحو نصف مليون عامل، منهم 200 ألف تقريبًا كانوا يعملون في أراضي الداخل، ونحو 300 ألف من مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ما أدى إلى ضغط غير مسبوق وغير طبيعي في العجلة الاقتصادية، انعكس في جانب آخر على القدرة الشرائية داخل السوق الفلسطيني.

وعن سؤال «العربي الجديد» عما تقدمه الحكومة لفئة العمال، ردّ وزير الاقتصاد بالقول: «نسعى لإعادة هذه الفئة العمالية إلى الفعالية المطلوبة عبر إيجاد برامج خاصة لتشغيل الطبقات العمّالية في المشاريع المستدامة والصغيرة التي تدرّ دخلًا ثابتًا ماديًا لعوائلها، ولا سيما في المشاريع الزراعية والحرف الصناعية، كما أننا نوجّه المانحين إلى هذه القطاعات للتخفيف عنهم وعن الضغط القائم على القطاع الخاص».

ومن أشكال تفاقم الأزمة الاقتصادية في الضفة، تعطّل الحركة التجارية بين السوقين الفلسطيني والتركي بعد أن أعلنت الأخيرة منذ 3 أيار/مايو الحالي، وقف جميع الصادرات والواردات مع إسرائيل، إثر تفاقم الأوضاع الإنسانية في غزة، حيث إن حجم التبادل التجاري بين فلسطين وتركيا والذي يمر من الموانئ الإسرائيلية، بلغ نحو 700 مليون دولار في العام 2023. وكشف العامور عن اتصالات مع وزارة التجارة التركية ويقول: «وصلنا خلالها لمرحلة شبه نهائية، ونحن بصدد الإعلان عن ترتيبات يتم فيها استثناء الصادرات التركية إلى فلسطين من القرار، وسط مخاوف من أي قيود إسرائيلية، لأن الإجراءات التي يصدرها سموتريتش تتعارض مع قوانين التجارة العالمية، والأعراف الدولية». وعن قضية رواتب الموظفين العموميين، يوضح العامور أنه حتى اللحظة لا شيء واضحاً في هذا الملف، رغم استمرار الجهود الحكومية والتي يبذلها الرئيس الفلسطيني لدفع أكبر قدرٍ ممكن من الرواتب.

ضغوط الاحتلال

بدوره، يقول الباحث في مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إياد الرياحي، خلال حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الاقتصاد الفلسطيني رهين لدى إسرائيل التي تحكمنا علاقة معها قائمة على ثلاثة ملفات أساسية، أولها الجانب السياسي المتمثل بالمفاوضات والمتوقفة منذ سنوات طويلة، بالإضافة للملف الاقتصادي الذي دمّره الاحتلال، وزاد تدميره بعد الحرب على غزة، والجانب الثالث المتمثل بالتنسيق الأمني الذي تستطيع السلطة الضغط من خلاله للإفراج عن أموال المقاصة ومواجهة الابتزاز الإسرائيلي ولكنها لا تستخدمه». وتساءل الرياحي: «هل مطلوب من السلطة أن تكون دائمًا على حافة الانهيار الاقتصادي؟»، مضيفًا: «لا يوجد مصلحة دولية أو إسرائيلية بانهيار السلطة رغم وجود عوامل انهيارها، لكن في ذات الوقت لا يوجد ضغوط فلسطينية جادّة لوقف الابتزاز وتسليم أموال المقاصة من أجل القدرة على دفع رواتب كاملة أو شبه كاملة للموظفين في القطاع العام».

وكانت السلطة الفلسطينية قد طالبت مرّات عديدة بتفعيل شبكة الأمان العربية، وكان هناك مقترح أطلق في التاسع والعشرين من مارس/آذار 2012، وحتى اليوم لم تلتزم الدول العربية بدفع 100 مليون دولار شهريًا للسلطة الفلسطينية كما نصّ المقترح، لا سيما وأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس طالب العرب مرارًا بأن يقفلوا الشبكة إلا أنهم لم يلتزموا، ولن يلتزموا دون ضغوط أو توجيهات أميركية، ما يجعل المطالبة أمرًا غير فعّال، كما يرى الرياحي. ويلفت الرياحي إلى أن المطلوب من الحكومة الفلسطينية تعزيز الإنتاج المحلي الذي يزيد فرص العمل ويقلل الاستيراد الذي من شأنه أن يخفض الضرائب التي تسيطر عليها إسرائيل، وزيادة الجباية الداخلية، بالإضافة إلى إنشاء شبكة حماية للمواطنين الذين انتقلوا من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة المديونية، وبالتالي تأسيس حالة اقتصاد تضامني وفق خطة تقشف، لأن ما دون ذلك، يعني ارتفاع نسبة الفقر والبطالة والدخول في مستقبل قاتم.

العراق

اعتراضات مبكرة على الموازنة

بغداد ـ **محمد عماد**

تؤكد أطراف سياسية عراقية مختلفة لـ«العربي الجديد»، استحالة تمرير الموازنة المالية للعام الحالي، بدون إخضاع النسخة الواصلة للبرلمان إلى تعديلات يعتبرونها «عادلة»، خاصة في ما يتعلق بتخصيصات المحافظات المالية من مبالغ الاستثمار والتطوير ومراعاة عدد سكان كل محافظة وإنتاجها النفطي. وتبلغ موازنة العام الحالي 2024، وفقا لأرقام الحكومة العراقية، 211 تريليون دينار (نحو 161 مليار دولار)، منها 62 تريليون دينار رواتب للموظفين، فيما كانت موازنة العام 2023 قد بلغت 199 تريليون دينار ورواتب الموظفين 59 تريليون دينار (الدولار = نحو 1310 دنانير). بينما تُقدر الحكومة الإيرادات المالية هذا العام بـ144 تريليونا و336 مليار دينار، في حين تبلغ النفقات 210 تريليونات و936 مليار دينار، بعجز يبلغ 63 تريليوناً و599 مليار دينار، تطمح إلى تحقيقه من فارق أسعار النفط وبلغت تخصيصات المحافظات لبرامج الحكومات المحلية، قرابة 11 تريليون دينار، وهي موازنات خاصة بالمحافظة تمنح لهم، لتنفيذ مشاريع تنموية مختلفة، غير تلك التي تضطلع بها وزارات الدولة.

تخصيصات الموازنة

ويقول عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي معين الكاظمي، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك اعتراضات كبيرة على جداول التخصيصات المالية في موازنة سنة 2024، خاصة في ما يتعلق بتخصيصات المحافظات، فهناك انخفاض كبير بالأموال المخصصة لها، مقابل ذلك هناك ارتفاع كبير للتخصيصات المالية لإقليم كردستان، وهذا شكل اعتراضا خاصة من قبل نواب الوسط والجنوب». ويبن الكاظمي أن «مجلس النواب سيعمل من خلال اللجنة المالية على إجراء تعديلات في الموازنة وفق الصلاحيات الممنوحة لها من خلال مناقلة الأموال وعدم إضافة أي أموال جديدة على الموازنة، من أجل إنصاف المحافظات كافة، وعدم التمييز بين محافظة وأخرى، وكذلك هناك ملاحظات على نسبة العجز وارتفاع الإنفاق». وأضاف النائب عن كتلة بدر البرلمانية أن «مجلس النواب يحتاج إلى وقت طويل، من أجل التعديلات وكذلك سيكون هناك استضافات عديدة لوزيرة المالية وكذلك وزير التخطيط من أجل مناقشة جداول الموازنة، ونعتقد أن تمرير الموازنة بشكلها الحالي صعب جداً، ولهذا يجب إجراء تعديلات عليها حتى يكون هناك اتفاق سياسي على تمريرها دون أي معرقلات». النائب عارف الحمامي، توقع في حديث مع «العربي الجديد»، الحاجة إلى شهرين لإقرار الموازنة. وأضاف أن هناك ملاحظات كثيرة، منها ارتفاع كبير في الإنفاق العام وكذلك زيادة بنسبة العجز عن الموازنة السابقة، وهذا يعني أن الديون الخارجية والداخلية ستعود مجددا».

مخاطر كبيرة

في المقابل، قال الخبير في الشأن المالي نبيل المرسومي في تصريح صحافي، إن «هناك مخاطر كبيرة لعجز الموازنة لعام 2024، فالعجز بلغ 64,025 تريليون دينار حيث بلغ الرصيد المدور في حساب وزارة المالية 1,571 تريليون دينار، والزيادة في أسعار بيع النفط الخام المصدر تبلغ 16,607 تريليون دينار»، مبينا أن «الحوالات المخصومة من الاحتياطي القانوني للمصارف الحكومية تساوي 5 تريليونات دينار». وكشف الخبير في الشأن المالي أن «هناك مصادر ثلاثة في تمويل عجز الموازنة وهي الزيادة المتوقعة في الإيرادات النفطية ومقدارها 16,607 تريليون دينار في تمويل عجز الموازنة، والاقتراض الداخلي والخارجي والرصيد المتراكم من الحسابات الحكومية للسنوات السابقة». واعتبر أن الحكومة بنت الموازنة على اقتراض تصدير 3,5 ملايين برميل يوميا وبسعر 83 دولارا للبرميل بدلاً من 70 دولارا وهو سعر غير تحفظي وملىء بالمخاطر لسببين الأول أن صادرات العراق النفطية أقل من 3,5 ملايين برميل يوميا بسبب قيود اوبك +، والثاني أن السعر المرتفع للنفط الذي تبنته الموازنة غير واقعي ومتفائل جدا وهو ما قد يعرض الموازنة لاختلالات أخرى في حال عدم تحقق هذين الافتراضين».

احد اسواق العراق في 26 يونيو 2023 (طارق محمود/ الأناضول)

تقارير عربية

استثمارات

إيطاليا وليبيا... تعاون اقتصادي محفوف بالمخاطر

روما ـ **إبراهيم عثمان**

تخطط إيطاليا لزيادة نفوذها الاقتصادي في ليبيا ومزاحمة العديد من دول العالم في انتزاع مكاسب استثمارية من طرابلس. وظهر ذلك واضحا من خلال زيارة أجرتها رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني في السابع من مايو/ أيار الجاري إلى ليبيا، حيث التقت برئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة. ولكن المحاولات الإيطالية تواجه مخاوف من عدم الاستقرار الاقتصادي الذي تعاني منه ليبيا وانعكاسه على أي اتفاقات قد تعقد بين الطرفين خلال هذه الفترة.

في تعليقه على زيارة ميلوني إلى ليبيا، قال كبير مستشاري مركز «ميد-آور» للأبحاث التابع لمجموعة «ليوناردو» الإيطالية لصناعات الدفاع دانييلي روفينيتّي لـ«العربي الجديد»، إن «ثمة أيضاً تكمن خلف زيارة رئيسة الوزراء ميلوني، بدءاً من مجموعة إيني (النفطية)، وهي لاعب بالغ الأهمية لإيطاليا التي تجد في ليبيا جزءاً مهماً من أنشطتها، وصولاً إلى الشركات العاملة في مشروعات بنى تحتية مختلفة (بدءاً من الطريق السريع بين طرابلس وبنغازي أو إعادة تأهيل الموانئ والمطارات). ولا ننسى، في هذا السياق، أنشطة الصيد المختلفة وغيرها من أوجه التعاون الأخرى». وأضاف روفينيتّي أن «هذا يعني أن ليبيا شريك اقتصادي لإيطاليا، ولكن لا شك في أنها كان يمكن أن تكون أكثر من ذلك إذا توفر لها عنصر أساسي، الا وهو الاستقرار السياسي، الذي في غيابه يصبح الحديث عن اتفاقيات اقتصادية حالية أو مستقبلية أمراً محفوفاً بالمخاطر»، مشدداً على أن «الاستقرار السياسي يعني الأمن أيضاً، ومن المعلوم بالضرورة أن هذا الأخير عنصر أساسي آخر بالغ الأهمية من أجل السماح بالازدهار ونهضة المنظومة الاقتصادية - الصناعية الليبية، ومن ثم أيضاً المنظومة التجارية».

بدوره، رأى الكاتب والباحث بمركز دراسات السياسة الدولية بروما (CeSPI) ماتّيا جامبارلو أن «زيارة ميلوني إلى ليبيا تمثل خطوة جديدة في النشاط الإيطالي في شمال أفريقيا. ولا تأتي هذه الزيارة بالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات الأوروبية فقط، حيث يبدو أن إيطاليا، خاصة في شمال أفريقيا، لديها هدف مشترك مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، ولكنها تمثل أيضاً خطوة للأمام نحو تنفيذ خطة ماتّي للتنمية في أفريقيا». وخطة ماتّي تستهدف وقف تدفقات الهجرة غير النظامية، والتعاون مع أفريقيا في مجالات الطاقة والبنية التحتية وغيرها. وأضاف، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، أن «ذلك يتجلى أيضاً في زيارة رئيسة الوزراء إلى برقة، والتي قدمت خلالها إيطاليا خبرتها في إعادة إعمار درنة والسد (وهو قطاع تملك فيه ميلوني إلى طرابلس من وجهة نظر كبكيا)». الإشارة هنا إلى وجودها في العراق من أجل إعادة بناء سد الموصل، ورغبة إيطاليا في التعاون مع بنغازي، خاصة في مجال الإمداد بالتكنولوجيا في القطاع الزراعي». في تعليقه على هذه الزيارة، قال المحامي والكاتب الصحافي الإيطالي المعروف يوري ماريا برادو إنّ «تعقّد رقعة الشطرنج الليبية تأكد من خلال رئيسة الحكومة الإيطالية التي كان عليها، بعدما حطت رحالها في طرابلس، معقل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، التوجه إلى برقة لمقابلة الجنرال خليفة حفتر. وبدا من الواضح أن حكومة طرابلس الوحيدة المعترف بها دولياً لم تكف كمحاور لإدارة العلاقات بين البلدين». واوضح برادو، في مقال نشرته صحيفة «ريفورميستا» الإيطالية، بتاريخ التاسع من مايو بعنوان «تلك الواقعية المنافقة والحمقاء»، أن «ميلوني تحدثت في بنغازي مع من لا يهيمن فقط على الشرق الليبي، مفترق الطرق الأساسي نحو الساحل، وإنما أيضاً مع الشخص الذي يعد بكافة المقاييس رجل موسكو في شمال أفريقيا». ورأى أن ليبيا تمثل وجهة دسمة بالنظر إلى ثرواتها الطبيعية فضلاً عن «موقعها الجغرافي الذي يسيل له لعاب الجميع. وكما نرى، فقد رسخت تركيا وقطر جذورهما في القطاع الغربي من البلاد».

من جانبه، شدد سفير إيطاليا الأسبق في لبنان غابرييلي كبكيا على أن «إيطاليا تمثل رأس حربة الاتحاد الأوروبي في أفريقيا، وزيارة ميلوني الأخيرة إلى ليبيا تندرج في سياق سردية أكثر اتساعاً تعيد إلى روما في المقام الأول ثقلها في رقعة الشطرنج المتوسطية من خلال مبادرات تحظى برؤية واسعة وزيارات متكررة إلى دول تمثل بالنسبة لنا شركاء استراتيجيين، مثل الجزائر ومصر وتونس وأنغولا وليبيا ولبنان والمغرب». وأوضح كبكيا، في حديث خاص لمجلة «فوربمكي» الإيطالية نشرته بتاريخ السابع من مايو تحت عنوان «ليبيا وخطة ماتّي، المعادلة الثنائية ناجحة، زيارة ميلوني إلى طرابلس من وجهة نظر كبكيا»، أن «العنصر الثاني، في هذا السياق، يتمثل في الجدية التي تتعامل بها الحكومة مع تنفيذ خطة ماتّي للتنمية في أفريقيا، حيث تتحرك على المستوى متعدد الأطراف بطريقة لا تشوبها شائبة. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى مؤتمر التنمية والهجرة الذي عقد بروما في يوليو/ تموز الماضي، وأيضاً مؤتمر إيطاليا - أفريقيا في بناير/ كانون الثاني الماضي الذي حقق نجاحاً كبيراً»، ورأى أن «هذه الفعاليات كان من شأنها أيضاً اعتماد إيطاليا كنقطة مرجعية لاستراتيجية أوروبية حقيقية».

مجموعة إيني لاعب بالغ الأهمية بالنسبة إلى إيطاليا في ليبيا (سنيفانو جويدي/Getty)

الخليج

قطار يعزز التعاون بين عُمان والإمارات

مسقط ـ **كريم رمضان**

بعد مشروع قطار «حفيت» بين سلطنة عُمان والإمارات أول سكة حديد تربط بين بلدين خليجيين، وسط توقعات بسرعة تنفيذه، وعادة ما تستغرق دراسة هكذا مشروعات وتنفيذها سنوات، لكن دراسة «حفيت» جرت بسرعة استثنائية، ليكون القطار بمثابة نقلة مهمة للربط بين البلدين الخليجيين، كما ستؤدي هذه الخطوة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، حسب مراقبين. وستكون رحلة القطار من ميناء صحار إلى أبوظبي أقصر من نصف المسافة المعتادة بالسيارات، وتبلغ سرعة القطار الخاص بالبضائع 120 كيلومتراً في الساعة، ويمكنه استيعاب حمولة تصل إلى 270 حاوية نمطية، أما قطار الركاب فتصل سرعته إلى نحو 200 كيلومتر في الساعة، وتبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية للقطار الواحد ما يصل إلى 400 راكب. وتبلغ تكلفة المشروع نحو 3 مليارات دولار، وهو جزء من مشروع القطارات الذي يندرج ضمن رؤية خليجية مشتركة، حسبما صرح في وقت سابق الرئيس التنفيذي لشركة «حفيت»، أحمد الهاشمي، بمنتدى المستثمر الإماراتي – العماني. وكان المنتدى الاستثماري الإماراتي - العماني المشترك الذي عقد بأبوظبي في 23 إبريل/نيسان الماضي، أعلن عن تفاصيل المشروع وسط تسارع في أعمال تنفيذه.

خطوة استراتيجية

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي الإماراتي، علي سعيد العامري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن «قطار حفيت» يعد خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، ويساهم في تسهيل حركة البضائع بين الإمارات وعُمان، ما يقلل تكاليف النقل ويزيد حجم التبادل التجاري بين البلدين. كما يوفر القطار، حسب العامري، بنية تحتية حديثة تدعم الصناعات التحويلية والتجارية في الإمارات وعمان، ما يعزز النمو الاقتصادي ويساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، لافتا إلى أهمية المشروع في خلق فرص عمل جديدة، سواء أثناء مرحلة الإنشاء أو التشغيل، ما يعزز سوق العمل المحلي في كلا البلدين.

ويضيف العامري أن المشروع يساهم في تخفيف الضغط على الطرق السريعة والحد من الازدحام المروري، ما يسهم في تحسين نوعية الحياة في البلدين الخليجيين، كما يسهم في تحسين الكفاءة اللوجستية وتقليل الوقت المستغرق في نقل البضائع، ما يجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية. وبالنسبة لمنطقة الخليج، يرى العامري أن المشروع يعزز التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ما يسهم في تحقيق رؤية مجلس التعاون الخليجي للوحدة الاقتصادية، كما يسهم في تسهيل حركة الأفراد والسياح بين دول الخليج، ما يعزز التبادل الثقافي والاجتماعي والسياحي، وفي الإطار ذاته، يسهم مشروع قطار حفيت في تحفيز المشروعات المشتركة عبر توفير بنية تحتية مشتركة يمكن استخدامها لتنفيذ مشروعات إقليمية ضخمة تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بحسب العامري، الذي يرى أن تكلفة المشروع تبدو مناسبة بالنظر إلى أهميته الاقتصادية والاستراتيجية. ويؤكد العامري أن فوائد المشروع تتجاوز مجرد توفير وسيلة نقل بكفير، حيث يمتد تأثيره ليشمل تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية ودعم التكامل الإقليمي وزيادة الكفاءة اللوجستية، ما يجعل الاستثمار فيه خطوة استراتيجية نحو مستقبل أكثر تكاملاً وازدهارًا لدول المنطقة.

التأشيرة الخليجية

في السياق، يشير الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن تنفيذ مشروع قطار يجري ضمن عمل منظومة السكك الحديدية الخليجية إذ إن المنظومة المشرفة عليه هي الهيئة العامة للسكك الحديدية الخليجية، التي تتخذ من الرياض مقرا لها، ما يمثل واحدة من «ضمانات» المشروع المهمة، حسب تقديره. ويضيف الطوقي أن المشروع من شأنه زيادة التبادل التجاري بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والمساهمة في دعم السياحة الخليجية المتبادلة، خاصة في ظل الاتجاه لإقرار إصدار تأشيرة خليجية سياحية موحدة، وهي تعد ضمانة أخرى مهمة لنجاح المشروع، حسب تقديره.

ومن المتوقع أن يسفر إصدار هكذا تأشيرة عن زيادة كبيرة في السياحة الخليجية البينية، مع تفضيل كثير من المسافرين الانتقال عن طريق القطار، باعتباره ضمانة لراحة أكبر عبر تفادي اكتظاظ المراكز الحدودية البرية، ما يعني أن إفادة المشروع ستتعدى الجانب التجاري إلى آفاق سياحية كبيرة، بحسب الطوقي. وبلفت الطوقي إلى أن هكذا مشروعات من شأنها دعم تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تزود المشروع بتوريدات تجارية يستفيد منها البلدان الخليجيان، فضلاً عن خلق كثير من الوظائف ودعم سهولة التنقل، خاصة لأعداد كبيرة من العمانيين الذين يعملون في الإمارات. ويؤكد الخبير الاقتصادي العماني أن السلطنة قادرة على دفع نصيبها من تكلفة المشروع، فالملاءة المالية للسلطنة جيدة، حسب تقديره، مع تحسن أسعار النفط والغاز، وفي ظل نظرة الحكومة العمانية لقطار حفيت باعتباره مشروعا استراتيجيا.

انخفاض صادرات الخليج إلى الصين

كشفت بيانات رسمية عن تراجع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين، حيث انخفضت بنسبة 4,9%، خلال شهر إبريل/نيسان 2024.

وانخفضت تلك الصادرات إلى 13 مليارا و576 مليون دولار، مقارنة مع 14 مليارا و276 مليون دولار، بالفترة المقارنة خلال عام 2023؛ وفقاً لبيانات رسمية من الصين.

وارتفعت قيمة واردات دول الخليج من الصين خلال إبريل/ نيسان إلى نحو 10 مليارات و249 مليون دولار، مقارنة مع 10 مليارات و16مليون دولار في نفس الفترة من العام قبل السابق، بنسبة ارتفاع 16,32%.

وسجل الفائض التجاري بين الدول 3,327 مليارات دولار لصالح دول الخليج خلال شهر إبريل مقابل فائض بقيمة 4,259 مليارات دولار في الفترة المقارنة من عام 2023.

أخبار العرب

بدء حصاد القمح في جنوب لبنان

بدأ حصاد القمح في جنوب لبنان وذلك على غير العادة في هذا التوقيت من العام، حيث اختار المزارعون حصد محصولهم قبل موعده، خوفا من احتراقه نتيجة القصف الإسرائيلي. وفي العادة، يبدأ حصاد القمح في تلك المنطقة مطلع يونيو/ حزيران، ويمتد نحو شهر. لكن المزارعين هناك اختاروا حصد محصولهم مبكرا، رغم أن ذلك قد يعني إنتاجا أقل من القمح إلا أن «قليلا مضمونا أفضل من كثير قد يكون مصيره الضياع حرقا»، وفق ما يراه هؤلاء.

سالم جبور (55 عاما) من بلدة إبل السقي بقضاء مرجعيون واحد من المزارعين الذين بدأوا حصاد محصولهم من القمح مبكرا. وقال جبور، لوكالة الأناضول أمس الثلاثاء، إنه اختار الحصاد المبكر لمحصوله من القمح «خوفًا من الوضع الأمني المتدهور بالجنوب» على خلفية الاشتباكات بين الجيش الإسرائيلي وفصائل محلية وفلسطينية في لبنان المستمرة منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

عودة وزير النفط الليبي إلى عمله

أعلنت وزارة النفط والغاز في حكومة الوحدة الوطنية الليبية، أمس الثلاثاء، عودة الوزير محمد عون لمباشرة مهام عمله في ديوان الوزارة بعد توقفه أكثر من شهرين. وأوضحت عبر بيان لها وبعد الانتهاء من التحقيق، أنه صدر القرار رقم 492 للعام 2024 برفع الوقف الاحتياطي عنه وإخطار الحكومة.

وذكرت مصادر مقربة من وزير النفط لـ«العربي الجديد»، أن الرقابة الإدارية رفعت الوقف الاحتياطي يوم 12 مايو/ أيار الجاري، وباشر عون عمله أمس، لأسباب تتعلق ببعض الإجراءات الإدارية لدى حكومة الوحدة الوطنية. ورفعت هيئة الرّقابة الإدارية الوقف الاحتياطي عن وزير النفط بحكومة الوحدة الوطنية محمد عون وفقا لقرار رئيس هيئة الرقابة الإدارية رقم 492 سنة 2024.

وفي 25 مارس/آذار الماضي، قرر رئيس هيئة الرّقابة الإدارية عبد الله قادروه، إيقاف وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية عن العمل لدواعٍ ومقتضيات لمصلحة التحقيق.

أخبار العالم

الوجهات السياحية للأجانب في كوريا الجنوبية

أظهر تحليل للبيانات الضخمة أجرته منظمة السياحة في كوريا الجنوبية وتم الكشف عنه أمس، أن «شيندانغ-دونغ» و«يونيدو» في سيول كانا أكثر الوجهات السياحية شعبية للزوار الأجانب في عام 2023 والنصف الأول من هذا العام، إلى جانب جزيرة «جيجو». وقدمت رئيسة فريق استراتيجية بيانات السياحة في منظمة السياحة الكورية، لي مي-سوك، تلك النتائج خلال ندوة في سيول شاركت في استضافتها وزارة الثقافة والرياضة والسياحة ومنظمة السياحة الكورية.

وقالت: أصبح متجر «هيوندي سيول» في «يونيدو» وجهة شعبية للتسوق، بفضل زيادة عدد الزوار من الصين واليابان وتايوان. وأضافت: يشير تحليلنا إلى أن الأجانب غالبا ما يختارون الأماكن السياحية التي يرتادها السكان المحليون.

نمو صادرات الفستق الإيراني إلى أوروبا

أعلن مركز الإحصاء الأوروبي أن صادرات إيران من الفستق إلى الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأول من العام الجاري ارتفعت بنسبة 17% لتصل إلى 34 مليون يورو. وأورد مركز الإحصاء الأوروبي (يوروستات) أن إيران صدرت ما قيمته 34 مليون يورو من الفستق إلى أوروبا في الربع الأول من عام 2024، وهو ما زاد بنسبة 17% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأعلنت إيران أن صادرات الفستق إلى الاتحاد الأوروبي في الربع الأول من العام الماضي بلغت 29 مليون يورو. وكانت ألمانيا أكبر مستورد للفستق من إيران في الربع الأول من عام 2024. ومن إجمالي صادرات الفستق الإيراني البالغة 34 مليون يورو إلى أوروبا في هذه الفترة، كان 71% منها أي 24,3 مليون يورو يتعلق بالواردات الألمانية من إيران.

مال وسياسة

ترتدّ الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة على سوق العمل الإسرائيلي الذي بات مشوهاً بفعل استمرار نزوح عشرات الآلاف من المناطق المتاخمة لقطاع غزة جنوباً والحدود اللبنانية شمالاً والذين اضطروا إلى تغيير مهنهم، فضلاً عن بقاء مئات آلاف الموظفين والعمال ضمن صفوف جنود الاحتياط

الحرب تشوّه سوق العمل

آلاف الإسرائيليين يغيرون مهنهم وسط النزوح و توقف أشغال

جنود ومدنيون خلال جنازة منتج فني شهير قتل في الحرب بعد استدعائه للاحتياط بالجيش، 13 نوفمبر 2023 (فرانس برس)

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

قلبت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حياة مئات آلاف الموظفين والعمال الإسرائيليين رأسا على عقب، إذ اضطر الآلاف منهم إلى تغيير مهنهم، بعد توقف أعمالهم ونزوحهم من المناطق المتاخمة لقطاع غزة جنوباً والحدود اللبنانية شمالاً، بينما لا تلوح في الأفق نهاية للحرب التي تدنو من شهرها التاسع. وطاول التغيير القسري مختلف المهن والوظائف، إذ اضطر مهندسون في مجال الإلكترونيات الأوفر حظاً داخل سوق العمل في إسرائيل إلى العمل في صنع الحلويات، وقبل مديرون في وظائف مرموقة العمل في مهن هامشية بعيدة تماماً عن تخصصاتهم. ما صنعته الحرب في سوق العمل الإسرائيلي خلال بضعة أشهر لم تصنعه عقود من الصراعات وأزمات مالية وصحية آخرها وباء كورونا قبل نحو أربع سنوات، وفق تقارير إسرائيلية أشارت إلى حدوث انقلاب في مسار حياة عشرات وربما مئات الآلاف، فهناك من فقدوا وظائفهم، ومن ذهبوا إلى الانضمام إلى جنود الاحتياط في الجيش، ومن أُغلقت أعمالهم، ومن تم إجلاؤهم من موطنهم إلى بيئة جديدة.

تؤكد «جمعية 121»، التي تعمل على تعزيز التدريب المهني الجيد والتي تحظى بدعم حكومي أن هناك تغييرا كبيرا ملموسا في المهن بعد الحرب. ويقول تالي نير، الرئيس التنفيذي للجمعية وفق صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية: «نرى العديد من الطلبات من الأشخاص الذين يريدون إجراء تغيير مهني كبير بعد الحرب، والأسباب متنوعة، سواء كان ذلك بسبب إجلائهم أو إعادتهم من المناطق الآمنة التي جرى إيواؤهم فيها أو أن الحرب أثرت عليهم عقلياً». تشير الجمعية التي تضم حوالي 50 منظمة اجتماعية وتجارية تعمل معاً لتعزيز التدريب المهني، إلى أن «الدولة يجب أن تساعد هؤلاء الأشخاص على تغيير مسارهم». وقال نير: «توجد حالياً قرابة 140 ألف وظيفة مهنية مفتوحة». أحد الذين اضطروا إلى تغيير مهنهم، نسيم ميمون وهو من مدينة سديروت شمال قطاع غزة، حيث ولد وعاش طوال حياته هناك وعمره 46 عاماً، وأب لخمسة أبناء ويعمل مهندس إلكترونيات وزوجته معلمة. وبعد اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي انتقل مع عائلته إلى تل أبيب واضطر إلى العمل صانع حلويات. وأضاف ميمون: «بعد ستة أشهر، عدنا إلى سديروت، وكان ذلك خطأً، لأنه ليست لدينا أي حماية». وأشار إلى أنه بات بحاجة إلى المساعدة والمشورة بعد تسبب الحرب في تغيير مساره المهني، مضيفا: «في بعض الأحيان عليك القفز في الماء، وهذه الفترة جعلتني أقفز في الماء».

ولفت إلى أن الفترة التي قضاها في الإجلاء لم تكن جيدة بالنسبة له قائلا: «في الفندق، عوملنا مثل الدرجة الثانية.. لم يعطونا ما نستحقه، لكننا لا نشكو». وأشار إلى أنه لا يشعر بالأمان بعد عودته إلى سديروت رغم الوعود الحكومية بتحقيق ذلك، مضيفا: «أريد الانتقال إلى تل أبيب أشعر بأمان أكبر هناك مما كنت عليه في سديروت».

بالنسبة إلى ران صادوق البالغ من العمر 28 عاماً، وهو أب لطفلين من مدينة سديروت أيضا، وكان يعمل مدير مبيعات في إحدى أكبر الشركات الإسرائيلية، تلازمه الأناقة وربطة العنق طوال سنوات ماضية، لكنه بعد الحرب أصبح يعمل «منسق موسيقى» في الحفلات. قال ران: «كانت وظيفتي الأخيرة هي مدير المبيعات في شركة هوت (تعمل في مجال الاتصالات وتقدم العديد من الخدمات منها التلفزيون الكابلي)، وبعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول، أدركت أن الحياة ليست كما كنا نظن.. فقد انتقلنا إلى إيلات لمدة أربعة أشهر لم أفعل فيها شيئاً وكنت أبحث عن طريقة لتمضية الوقت وفي الغالب أهدرنا المال، ثم انتقلنا إلى تل أبيب لكن الأمر صعب».

وأشار إلى أنه اضطر إلى العمل منسق موسيقى، رغم أن ذلك بعيد تماماً عن عمله الأصلي مثل ابتعاد السماء عن الأرض، لافتا إلى أن من حوله استقبل تغيير مساره المهني بالكثير من الاستغراب. وقال: «لقد رفع الناس حواجبهم. لقد سخروا مني. لقد كنت في المبيعات في المكتب طوال حياتي، من الثامنة إلى الخامسة مع سيارة جيدة.. يقولون إنني أخطأت، لكن وسط الحرب لا مثار للدهشة»، مشيرا إلى أن حبه للموسيقى شجعه على ذلك. بدوره، قالت أورال (28 عاماً) وهو من مستوطنة كريات شمونة في المنطقة الشمالية من فلسطين المحتلة على الحدود مع لبنان، إنه عمل خلال السنوات الثلاث الماضية مدير فريق في شركة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي الثامن من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، كان من المفترض أن يبدأ عملاً جديداً في نفس تخصصه، لكن كل شيء توقف وغادر المكان مع والديه وشقيقيه. وأضاف: «حتى قبل شهر، كنا في طبريا (شمال)، ثم انتقلنا إلى نتانيا (غرب)، مشيرا إلى أن والديه يحصلان على إعانات بطالة، لكن من المستحيل العيش بهذا المبلغ، لذا قرر وأخته المساعدة. وأوضح: «أختي التي كانت تعمل في كريات شمونة في مركز الاتصال التابع لشركة اتصالات، انتقلت للعمل في تصفيف الشعر، وأخذت دورات في التسويق والتدريب الشخصي، وتحولت إلى التسويق لمصلحة الشركات الخاصة، وأرغب في أن تتواصل معي الشركات وأن أعمل على الرغم من أنني لا أملك الكثير من الخبرة في هذا المجال.. لقد تم إجلاؤنا منذ سبعة أشهر ولا نرى أي أفق.. ولن نعود إلى ديارنا دون تسوية سياسية».

وإلى جانب التغييرات المهنية التي أحدثتها الحرب، فإنها قد تحدث تغييرات ديموغرافية أيضا ما يكون له أثر على النشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة في إسرائيل. ومن الأشخاص الذين غيروا وظائفهم أيضا بعد الحرب، يارون بن يائير (45 عاماً)، وهو أب لأربعة أطفال، الذي جرى إجلاؤه وأسرته من كريات شمونة (شمال)، والذي وُلد ابنه الرابع في الفندق الذي تم تسكين أسرته فيه بعد الإجلاء. وقال: «توجهنا إلى القدس ثم إلى فندق في تل أبيب، وتنقلنا بين عدة شقق، والآن نحن في شقة مستأجرة في تل أبيب.. كنت أعمل فني تكييف، لكن الآن اشتريت دراجة كهربائية وأقوم بإعداد الوجبات في المنزل لأبيعها عن طريق التوصيل.. أريد أن أكسب لقمة عيشي هنا وأبقى في تل أبيب».

وحتى في المناطق التي تبدو آمنة من ضربات المقاومة الفلسطينية جنوباً وحزب الله اللبناني شمالاً، تسبب الارتباك الذي

تكلفة جنود الاحتياط 8,17 مليارات دولار بعد سبعة أشهر من الحرب

يسيطر على سوق العمل وحدوث شواغر في الكثير من الوظائف بسبب استدعاء أكثر من 300 ألف شخص للانضمام إلى الجيش، في مصادقة الكنيست (البرلمان) في وقت سابق من مايو/أيار الجاري على قانون يقضي بتشغيل المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عاماً مساءً خلال فترات التوقف عن المدرسة. ويأتي ذلك بسبب قلة العمال بسبب الحرب وبهدف تعزيز الاقتصاد. ووفق القانون، سيتم تمديد ساعات عمل المراهقين حتى الساعة الواحدة صباحاً خلال فترات الإجازة المدرسية. وقال وزير العمل يوآف بن تسور، الذي قدم المقترح، وفق تقرير منفصل لـ«يديعوت أحرونوت» إن «التعديل سيساعد أصحاب العمل على جلب عمالة إضافية وفي الوقت نفسه يمنع التقاعس بين الشباب».

ورغم هذه التدابير، فإن استمرار الحرب يعمق من التشويه الذي طاول سوق العمل ويخلق اضطرابات اجتماعية أكبر. وكشف تحقيق أجرته صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية الإسرائيلية أخيراً عن «تذمر حاد» يسود أوساط جنود الاحتياط جراء طول مدة الخدمة. وحذر هؤلاء الجنود من أن هذا الأمر يمثل استنزافا لهم، لافتين إلى أنه تسبب في مشكلات نفسية وزوجية وأخرى طاولت حياتهم العملية. وأشارت الصحيفة إلى أن طول مدة الخدمة في الجيش كانت له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ قدرت وزارة المالية تكلفة أيام الاحتياط في الحرب بنحو 5,44 مليارات دولار، لكن التكلفة ارتفعت بعد سبعة أشهر إلى 8,17 مليارات دولار، ولا تزال الحرب مستمرة.

ولا تقتصر أضرار الحرب التي لا تلوح في الأفق نهاية لها على الموظفين والعاملين في مختلف الأنشطة والمهن، وإنما أيضا أصحاب الأعمال الذين باتوا يتحملون فواتير لتعويض من جرى استدعاؤهم إلى الجيش جنود احتياط. وكشفت صحيفة «معاريف» أنه جرى في الأيام الأخيرة تقديم التماس إلى المحكمة العليا نيابة عن رئاسة أصحاب العمل والشركات في إسرائيل يطلب من المحكمة أن تأمر وزيري المالية والعمل بتعديل أنظمة التأمين الوطني التي تم وضعها أخيراً بحيث تضمن التعويض الكامل لأصحاب العمل لجميع المدفوعات التي سيتم دفعها فعلياً لموظفيهم الذين جرى ضمهم إلى الاحتياط، بما في ذلك المدفوعات الاجتماعية (الاشتراكات في صندوق معاشات التقاعد، ومخصصات تعويضات نهاية الخدمة، وأقساط التأمين الاجتماعي وصندوق التدريب).

وتنص أنظمة التأمين التي تم وضعها أخيراً على أن مؤسسة التأمين الوطني ستعوض أصحاب العمل عن الدفعات التي دفعوها لصندوق التعويضات أو صندوق التقاعد وعن دفع أقساط التأمين التي دفعوها نيابة عن موظفيهم الذين خدموا في الاحتياط، بمعدل 20% من الدخل اليومي للموظف، وذلك للفترة ما بين العاشر من يوليو/تموز 2023 و31 ديسمبر/كانون الأول 2024.

عمال أجانب غير محترفين

ذكرت لجنة خاصة في الكنيست الإسرائيلي لمتابعة جلب العمالة الأجنبية لقطاع البناء، الذي يشهد نقصاً حاداً في العمال بعد منع الفلسطينيين من العمل في المناطق المحتلة، أن العمال الذين جرى استقدامهم، لا سيما من الهند، غير محترفين. وحتى الآن، دخل إلى إسرائيل حوالي 2850 عاملاً أجنبياً بموجب اتفاقيات خاصة، وحوالي 2200 عامل بموجب اتفاقيات ثنائية، وحوالي 9000 عامل عبر طرق أخرى، وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت.

تركيا بصدد توسيع الحسابات المالية مع روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ذكرت صحيفة «إزفيستيا» الروسية في عددها الصادر، أمس الثلاثاء، أن البنوك التركية قد تستأنف في القريب العاجل الحسابات مع روسيا لتشمل قائمة جديدة من فئات المنتجات، بما فيها السلع الاستهلاكية والإلكترونيات والصناعات الهندسية. ونظراً Ygn أهمية الشراكة مع روسيا في ما يخص تركيا، بما في ذلك من وجهة النظر المالية، ثمة توقعات باستمرار بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين للفئات غير الخاضعة للعقوبات الغربية بشكل مباشر. وقال أليكسي رازوموفسكي المدير التنفيذي لشركة «إمبايا روس» لـ«إزفيستيا» إنه تسنى التوصل إلى اتفاقات شفهية مع مؤسسات ائتمانية محلية في تركيا في مايو/أيار الجاري، ولكنه لم يتم بدء قبول المعاملات وفقاً للقائمة الجديدة بعد. وأكد مدير عام شركة المجموعة الأولى، أليكسي بوروشين، هو الآخر، أن المفاوضات مع الشركات التركية تشهد حالياً انتعاشاً كبيراً، متوقعاً أن يتم توسيع نطاق التجارة البينية اعتباراً من يونيو/حزيران المقبل توسيعاً كبيراً. ورجح بوروشين أنه تم التوصل إلى حل وسط مع تركيا بشأن مجموعة من فئات السلع، مشيراً إلى أن هذه الدولة تبقى واحدة من المحطات الرئيسية للإمدادات إلى روسيا.

مقر بنك «في تي بي» في موسكو ثاني أكبر مصرف في روسيا، 3 أكتوبر 2023 (فرانس برس)

شركات النفط النرويجية تتوسع في الإنتاج

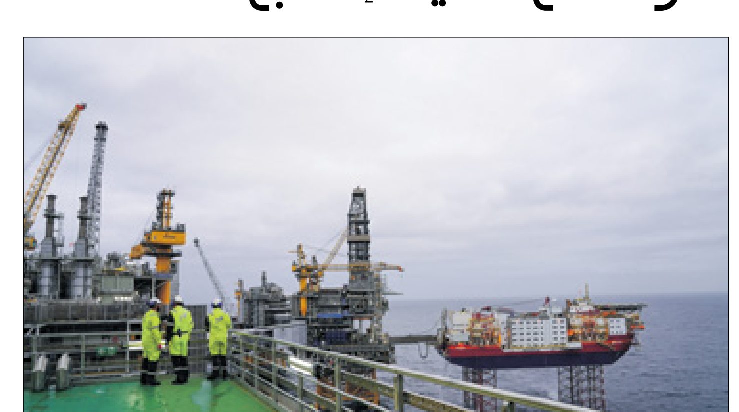

منصة لإنتاج النفط في بحر الشمال تابعة لشركة إكوينور النرويجية (فرانس برس)

أوسلو ـ **العربي الجديد**

تعتزم شركات النفط والغاز العاملة على الجرف القاري النرويجي إنفاق 247 مليار كرونة (24 مليار دولار أميركي) هذا العام، مما يعكس نمو الاستثمارات في التنقيب وفي الحقول القائمة حالياً هناك. ومن المتوقع أن يقفز الإنفاق على استخراج المواد الهيدروكربونية ونقل خطوط الأنابيب بنسبة 15% خلال 2024، مقارنة بـ215 مليار كرونة أُنفقت في العام الماضي، وفقاً لما ذكرته هيئة الإحصاء النرويجية، أمس الثلاثاء.

وتقدر الهيئة، بحسب ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أن يصل الإنفاق في عام 2025 إلى 216 مليار كرونة.

وقالت الهيئة إنه سيكون هناك «نشاط استثماري كبير العام المقبل لعمليات تطوير الحقول العديدة التي بدأ العمل فيها في نهاية 2022». وأشارت إلى أن خطوط الأنابيب الجديدة اللازمة لربط هذه التطورات، إضافة إلى زيادة النشاط لتعزيز إنتاج الحقول العاملة بالفعل، سيزيد الإنفاق بشكل كبير. وكان هناك اندفاع في الخطط الإنمائية المقدمة قرب نهاية 2022، حيث سعت شركات النفط والغاز النرويجية للاستفادة من الإعفاءات الضريبية خلال فترة جائحة فيروس كورونا. لكن أسعار النفط الخام تراجعت خلال الجائحة، مما أثار مخاوف بشأن الاستثمار وخفض الوظائف في الصناعة.

نيوزيلندا تفرض قيوداً على القروض العقارية

ويلينغتون ـ **العربي الجديد**

فرض البنك المركزي النيوزيلندي قيودا على الإقراض العقاري، وسط ارتفاع الديون وأسعار المنازل، مشدداً على أن سياسته تهدف إلى ضمان بقاء أسعار العقارات عند مستويات مستدامة والحد من مخاطر عدم الاستقرار المالي المحتملة الناجمة عن ارتفاع ديون الأسر. وأشار إلى أن القيود تتعلق بنسب الدين إلى الدخل وكذلك نسبة القروض بالنسبة للملاك والمستثمرين، والتي ستُطبق اعتباراً من الأول من يوليو/ تموز المقبل، وفق ما نقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الثلاثاء.

ولفت إلى أن القيود «تستهدف الحد من حالات التخلف عن السداد عن طريق تقليل حجم الخسائر المحتملة في حالة تراجع سوق الإسكان». وقال كريستيان هوكسبي نائب محافظ البنك، إن خطوات المركزي تعمل بمثابة حواجز حماية تقلل من تراكم الإقراض عالي المخاطر في النظام المصرفي. بدوره، قال ساتيش رانشود، كبير الاقتصاديين في «ويست بك»، إن سياسة المركزي النيوزيلندي تهدف إلى ضمان بقاء أسعار المنازل عند مستويات مستدامة حيث سيكون نمو الائتمان مرتبطاً بشكل أوثق بنمو الدخل. وأضاف أن هناك توقعات من قبل بنكه بأن ترتفع أسعار المنازل بنحو 6% خلال العام الجاري و7% أخرى خلال العام المقبل، مقابل نمو في الأجور الاسمية بما يتراوح بين 2% إلى 3% خلال 2024 و2025. وأضاف أن الارتفاع المتوقع في أسعار المنازل يرتبط بالضغوط السكانية المستمرة والتوقعات بالتخفيف التدريجي في نهاية المطاف في تكاليف الاقتراض.

وأبقى البنك المركزي، الأسبوع الماضي، أسعار الفائدة دون تغيير عند 5,5% وذلك للاجتماع السابع على التوالي، وسط بقاء التضخم عند 4,7% على الرغم من التراجع الذي سجله خلال الربع الأول من العام الجاري. ولا يزال معدل التضخم أعلى بكثير من النطاق المستهدف السنوي للبنك المركزي الذي يتراوح بين 1% إلى 3%، مما يشير إلى أنه من المرجح أن يبقي البنك أسعار الفائدة عند المستويات الحالية لمواصلة خفض التضخم. وقال البنك المركزي إنه يتوقع أن ينخفض التضخم ضمن نطاقه المستهدف بحلول نهاية عام 2024 فقط. وكان «المركزي» النيوزيلندي من بين أوائل البنوك المركزية الكبرى التي بدأت في رفع أسعار الفائدة استجابة لارتفاع التضخم في أعقاب جائحة فيروس كورونا قبل أربع سنوات، لكن جهودها الرامية إلى إحباط التضخم قابلتها سلسلة من التحديات منها تداعيات اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

مكتب عقاري في أوكلاند، 3 يناير 2001 (Getty)

رؤية

عقدة رغيف الخبز في مصر

مصطفى عبد السلام

يظل رغيف الخبز عقدة كل الحكومات التي تناوبت على حكم مصر طوال ما يزيد عن نصف قرن، فما أن تفكر أي سلطة قائمة أو حكومة في زيادة السعر حتى تتراجع واضعة أمام أعينها «انتفاضة الخبز»، وما حدث يومي 18 و19 يناير/ كانون الثاني من العام 1977 خلال فترة حكم أنور السادات.

ففي ذلك اليوم خرجت مظاهرات شعبية واسعة ضد الغلاء، ورفضا لمشروع ميزانية أعلنها عبد المنعم القيسوني، نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية، أمام مجلس الشعب ويقضي برفع أسعار العديد من المواد الأساسية والسلع التموينية والغذائية، وتطبيق إجراءات تقشفية بحق المواطن بهدف خفض عجز الموازنة العامة استجابة لإملاءات صندوق النقد الدولي في ذلك الوقت واتفاق الحكومة معه.

كان رد فعل الشارع عنيفا وسريعا على الزيادات الجديدة في الأسعار، حيث خرجت المظاهرات للشوارع في المدن والمحافظات المصرية المختلفة، وفي مقدمتها العاصمة القاهرة، وصاحبتها أعمال عنف وإحراق للممتلكات العامة والمقار الحكومية، وهو ما دفع السادات إلى التراجع بسرعة عن قرار الزيادة، وسحب مشروع الحكومة من البرلمان بعدما أطلق على المظاهرات اسم «ثورة الحرامية». وطوال ما يقرب من 30 سنة حاولت حكومات مبارك المتعاقبة الاقتراب من هذا الملف الشائك وزيادة سعر رغيف الخبز، خاصة في المراحل التي دخلت فيها في مفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين للحصول على قروض، لكنها فشلت خوفا من ردة فعل الرأي العام، وخاصة أن رغيف الخبز بات طعام معظم المصريين في ظل زيادة أسعار السلع الغذائية البديلة، ومنها الأرز والمكرونة وغيرها.

وفي ظل تلك الاعتبارات وغيرها يمكن النظر لأهمية التحركات الحالية التي تقوم بها السلطات في مصر تجاه فتح هذا الملف الشائك وتخطي عقدة السلطات والأنظمة السابقة وتجاوز هذا الخط الأحمر، ولذا شاهدنا هذه الأيام حديثا رسميا مكثفا عن رغيف الخبز المدعوم، وأن سعره الحالي يقل كثيراً عن كلفة إنتاجه، وأنه لا يزال يباع للمواطن بخمسة قروش، بينما وصلت كلفة إنتاجه إلى 125 قرشاً، وهو أمر يرفع مخصصات دعم منظومة الخبز في الموازنة العامة الحالية إلى ما بين 120 و130 مليار جنيه، وهذا الكلام مبالغ به، خاصة مع استقرار أسعار الغذاء عالميا، حيث إن مصر تصنف بأنها أكبر مستورد للقمح في العالم، ونظرة لبنود المخصصات في الموازنة تؤكد ذلك، إلا إذا اخذنا في الاعتبار قفزات سعر الدولار مقابل الجنيه في السنوات الثلاث الأخيرة، وما ترتب عليها من زيادة كلفة الواردات على الموازنة. بل إن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي خرج علينا، الاثنين الماضي، بتصريحات واضحة تقول إن الحكومة تعمل على خطة لتحريك أسعار بيع الكهرباء والخبز المدعوم بصورة تدريجية، بما يتناسب مع الزيادة «الرهيبة» في الأسعار، وارتفاع فاتورة الدعم بنسبة 20% إلى نحو 636 مليار جنيه (13,46 مليار دولار)، في موازنة العام المالي الجديد.

هذا التحرك الحكومي لم يأت فجأة ومن باب الصدفة من حيث التوقيت، حيث إنه يأتي في الوقت الذي تستضيف فيه القاهرة بعثة فنية من صندوق النقد الدولي حتى منتصف الشهر المقبل لمراجعة مدى التزام الحكومة ببرنامج القرض المتفق عليه والبالغة قيمته ثمانية مليارات دولار، والذي من أبرز بنوده زيادة الأسعار بما فيها السلع الغذائية، وخفض دعم مشتقات الوقود مثل البنزين والسولار والغاز، وهو ما يعني زيادة أسعارها بشكل متواصل، ورفع سعر الخدمات، مثل الكهرباء والمياه والمواصلات وغيرها، إضافة إلى تحرير سوق الصرف وبيع الحكومة المزيد من الأصول العامة، سواء البنوك أو الشركات أو الأراضي وغيرها. وبالتالي لا يمكن فصل التحرك الرسمي للحكومة في التوجه نحو زيادة سعر رغيف الخبز عن الاتفاقات المبرمة غير المعلنة مع صندوق النقد الدولي القاضية بزيادة سعر رغيف الخبز وخفض الدعم الموجه للسلع التموينية، وخصخصة قطاعات خدمية حيوية مثل الصحة والتعليم، وأن الحكومة استجابت بالفعل لتلك الضغوط، والدليل تصريحاتها الأخيرة بشأن زيادة سعر رغيف الخبز. ومن التصريحات المتلاحقة في هذا الملف يبدو أن الحكومة عازمة على اتخاذ قرار زيادة سعر رغيف الخبز وبسرعة غير متوقعة تجنبا لأي صدام مع صندوق النقد الدولي، ومن هنا يطرح المواطن عشرات الأسئلة التي قد لا يجد لها إجابة عند صناع القرار وكبار المسؤولين.

أول سؤال: هل هذا هو الوقت المناسب لزيادة سعر رغيف الخبز، وخاصة أن الأسواق المصرية تشهد حالة غلاء متواصلة وغير مسبوقة، وأن قدرة المواطن الشرائية انهارت، ولم تعد لديه القدرة المالية أو أي سيولة نقدية لملاحقة الأعباء المعيشية وكلفة الحياة التي باتت مستحيلة على الجميع؟

وثاني الأسئلة: ألا توجد بدائل أمام الحكومة غير تلك الزيادة في سعر رغيف الخبز التي ستضر غالبية المصريين، وكيف ينظر المواطن أصلا لقرار زيادة سعر السلعة الغذائية الأولى في الوقت الذي توجه فيه الحكومة مئات المليارات من الجنيهات لتمويل مشروعات لا تمثل أولوية له ولا قيمة مضافة للاقتصاد في الوقت الحالي، وتغترف مليارات الدولارات من الخارج لإقامة تلك المشروعات وتحميل المواطن كلفة سداد أعباء الديون في صورة زيادة متواصلة في الضرائب والرسوم وأسعار السلع والخدمات؟

وثالث الأسئلة: ألا تعلم الحكومة أن كلفة بناء البرج الأيقوني في العاصمة الإدارية الجديدة يزيد عن مخصصات دعم منظومة الخبز في الموازنة لمدة تزيد عن العام، وأن إطعام المصريين أهم آلاف المرات من إقامة أفخم مسجد وأكبر كنيسة وأوسع أوبرا ومدينة فنون في الشرق الأوسط، وأهم مليون مرة من شق نهر صناعي في تلك العاصمة تتم على جانبيه إقامة القصور والفيلات لعلية القوم وكبار رجال الأعمال. ورابع الأسئلة: أين أموال الإمارات البالغة 35 مليار دولار تمثل قيمة صفقة رأس الحكمة، لماذا لم تخصص الحكومة ثلاثة مليارات دولار منها لتغطية مخصصات دعم الخبز طوال عام كامل؟

المواطن لا يزال يسأل عن الأولويات التي تاهت عن الحكومة، ومنها الحق في الغذاء ورغيف الخبز والصحة والتعليم والسكن، لأن الحكومة لا تزال ترى أن أولوياتها القصوى مختلفة تماما، وهي إرضاء صندوق النقد وغيره من الدائنين الدوليين حتى تواصل اغتراف القروض السهلة من الخارج، وإغراق الدولة في مستنقع يعلم الله وحده متى وكيف الخروج منه.